فاعلية الائتمان النقدي المصرفي العراقي في ضوء بعض المؤشرات المصرفية للمدة (2004-2020)

أ.د نزار كاظم صباح **رنده شاكر جاسم**

جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعد الائتمان المصرفي ذا فعالية في القطاع المصرفي إن احسن استخدامه ، نظراً لأن الافراط فيه يؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية ، وعليه فإن اهمية البحث جاءت للوقوف على تطورات الائتمان المصرفي في العراق وأثره في كل من التضخم والنمو الاقتصادي، الأمر الذي دعا الباحث لضرورة الوقوف على تلك التطورات خلال المدة (2004 –2020)، وبيان تلك التغيرات، وقد تم تحليل أثر الائتمان النقدي المصرفي في بعض مؤشرات الاقتصاد المصرفي حيث أشارت النتائج الى ان نسبة مؤشر العمق المصرفي بلغت نحو (22.7%) عام 2020 بعد ان كانت نحو 1.5% عام 2004، ورغم الزيادة فإنها ليس بالجيدة وانما تعد مؤشراً سلبياً في اسهام الجهاز المصرفي باتجاه تمويل النشاط الاقتصادي لاسيما إذا ما قورنت مع بلدان اخرى وتدل على ضعف فاعلية الائتمان المصرفي ومن ثم فاعلية الجهاز المصرفي، فضلاً عن ان اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص في متوسط المدة المدروسة البالغ نحو 60.8% مقارنة واسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام البالغ نحو 39.2% يعزى الى زيادة عدد المصارف الاهلية والاجنبية يعد مؤشر جيد على انخفاض اثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص الا ان ازدياد نسبة الائتمان المتعثر في هذا القطاع الى اجمالي الائتمان النقدي ، البالغة نحو 10.08%عام 2020 بعد ان كانت نحو 9.9% عام 2019 امرا يثير القلق ازاء زيادة المخاطر في النظام المصرفي.

Abstract

Bank credit is effective in the banking sector if it is best used, since its excess leads to inflationary pressures, and therefore the importance of the research came to find out the developments of bank credit in Iraq and its impact on both inflation and economic growth, which called the researcher to the need to stand on those Developments during the period (2004-2020), and a statement of those changes. The impact of bank cash credit on some indicators of the banking economy has been analyzed. The results indicated that the percentage of the banking depth index amounted to about (22.7%) in 2020 after it was about 1.5% in 2004. Despite the increase, it is not good, but rather a negative indicator in the contribution of the banking system towards financing economic

activity, especially if compared with other countries and indicates the weak effectiveness of bank credit and hence the effectiveness of the banking system, in addition to the fact that the contribution of monetary credit granted to the private sector in the average studied period The amount of about 60.8% of cash credit granted to the public sector is about 39.2% due to the increase in the number of private and foreign banks. It is a good indicator of the decline in the impact of crowding out the public sector with the private sector The increase in the non-performing credit ratio in this sector to the total cash credit, which is about 10.08% in 2020 after it was about 9.9% in 2019, is a matter of concern about the increase in risks in the banking system.

مقدمة:

ان أهمية الائتمان المصرفي كفعالية مصرفية تكون في غاية الأهمية حيث يعد أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنوك التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكن في الوقت نفسه، هو من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، ولا تقف تأثيراته الضارة على البنك والمؤسسات المالية الوسيطة فربما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني أن لم يحسن استخدامها، لذلك ومن خلاله يمكن أن يحقق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي، فضلا عن ان الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قوة على إدارة البنك نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيارها، بوصفه نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني و عليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه، وعليه إن الائتمان مهم في عملية تنمية الاقتصاد الوطني، ذلك لتوفير الأموال مما يسير عجلة الاقتصاد ويؤمن العملة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولا شك أن أهدافا بهذه الأهمية تستدعي اهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان وعلى حسن توجيهه ومساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة، وفي العراق وعلى الرغم من الطبيعة الريعية لاقتصاده فأنه يعاني من تشوهات في نمو الاقتصادي ناهيك عن الارتفاع من مستوى الأسعار، والائتمان المصرفي واحد من الخدمات المصرفية المهمة التي تلجأ اليها المصارف التجارية العراقية لتنشيط الاقتصاد الوطن، نظراً لدورها الوسيط بين الوحدات الاقتصادية ذات الفائض (المودعين) والوحدات الاقتصادية ذات العجز (المستثمرين) عن طريق منح القروض والتسهيلات المصرفية لهذه الوحدات، وعلى الرغم من ذلك ان الاقتصاد العراقي يعاني من تلكؤ دور الائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي.

اهمية البحث

تنبع أهمية البحث بوصف الائتمان المصرفي في العراق واحد من المواضيع المهمة والحيوية التي من خلالها التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية لاسيما التضخم والنمو الاقتصادي، إذ يسهم القطاع المصرفي العراقي من خلال سياسته الائتمانية دوراً في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دوره على التأثير في قطاعات الاقتصاد الوطني لاسيما ما يتعلق بدوره بالارتفاع بمستوى النشاط الاستثماري العام والخاص من جهة، وزيادة تضخم أن لم يحسن استخدامه (الافراط به) الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظراً للتسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف التجارية للقطاعين الخاص والعام لبناء الاستثمار وهو امر من خلاله الإسهام بزيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة نموه الاقتصادي.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في التعرف عن أثر فاعلية الائتمان النقدي المصرفي ضوء المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004–2020)، حيث تتجلى مشكلة البحث في التساؤل الاتي:

- ما هو آثر الذي تتركه فاعلية الائتمان النقدي المصرفي في بعض المؤشرات المصرفية

اهداف البحث

1. التعرف على دور وأهمية الائتمان النقدي المصرفي .
2. بيان العوامل المؤثرة في فاعلية الائتمان المصرفي في العراق.
3. تحليل اتجاهات الائتمان المصرفي في العراق خلال المدة (2004-2020).
4. التعرف على تطور الائتمان المصرفي وفاعليته

فرضية البحث

1. أن هناك علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2020).
2. ان هناك علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والتضخم في العراق خلال المدة (2004-2020).

3.ان هناك علاقة توازنيه قصيرة وطويلة الأجل (تكامل مشترك) ينتج عنها علاقه بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي من جهة والتضخم من جهة أخرى في العراق خلال المدة (2004-2020).

حدود البحث:

1. **الحدود الزمانية** : يتحدد البعد الزماني للبحث خلال المدة (2004-2020).

2. **الحدود المكانية**: يتضمن البحث دراسة الائتمان المصرفي في القطاع المصرفي العراقي، ومدى تأثيره في التضخم والنمو الاقتصادي.

منهج البحث:

يعتمد البحث على أسلوب الجمع والتوفيق بين المنهج الاستنباطي القائم على استقراء الواقع وتحليل البيانات وصفيا في العراق خلال المدة (2004-2020).

المحور الاول : الاطار المفاهيمي بالائتمان النقدي المصرفي والعوامل المؤثرة فيه.

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي

ويعرف بانه تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها امداد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال مع فوائدها والعمولات المستحقة عليها وجميع المصاريف اما دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ مسجلة ومحددة مسبقا[1] . كما يعرّف بانه الثقة التي يعطيها المصرف للعميل سواء أكان معنوياً او طبيعيا، حين يمنحه مبلغاً من النقود او يكلفه به خلال مدة زمنية متفق عليها بين الطرفين، ويجب أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزامه عند نهاية المدة، لقاء عائد معين يحصل علية المصرف ويتمثل في العمولات والفوائد[2]. وعليه فانه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض (المصرف) بتسليم عميله المقترض مبلغ من النقود أو يضعه في حسابه، مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الوقت المتفق علية مضافاً إليه عوائد القرض، وعمولة المصرف، ومن ذلك نجد أن الائتمان المصرفي هو ابسط صور الاعتمادات المصرفية حيث يضع المصرف المبلغ تحت تصرف عميله ويمكن للعميل التصرف بالمبلغ دون شرط أو قيد[3]. كما وعرف الائتمان المصرفي بأنه عملية تعاقد ذات عوض تحتاج إلى فترة زمنية وتستدعي قيام الثقة بين المتعاملين المقرض والمقترض اذ يشترط المصرف الثقة بالمقترض[4]، كما يمكن تعريف الائتمان المصرفي بانه إمكانية الفرد أو المؤسسة التجارية أو السلطات الحكومية في الحصول على قيم حالية (نقود، خدمات ، بضائع) بتأجيل التسديد عادة على شكل نقد في وقت محدد بالمستقبل[5]. ومن الجدير بالذكر ان مفهوم الائتمان يرتبط بمفاهيم اخرى مثل السياسة الائتمانية: التي تعد مجموعة من المبادي التي تنظم أسلوب دراسة

---

[11] عبد العزيز وماهر الامين وايمان انجرو، التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين، العدد (3)، المجلد (28)، 2006، ص194 .

[2] مصطفى رشدي شيحه ، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 152-153، 112 .

[3] محمد علي محمد احمد البنا، القرض المصرفي "دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعه الاسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية للنشر ط1، والتوزيع،بيروت، 2006، ص452 .

[4] عبدالمطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ،الدار الجامعية، الأسكندريه، 2007، ص 143

[5]Chapin, Albert, and Hassett, ceorge. Credit and collaction: Principles and Practice, Newyork: Mcgrew Hillboock company Inc., 1960, p.4

ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجال استحقاقها وشروطها الرئيسية ، كما تحدد الخطوط العامة التي تحكم نشاط المصرف في مجالات قرار منح التسهيلات الائتمانية ومتابعتها بما يكفل سلامة توظيف وحسن استخدام امواله بهدف تحقيق افضل عائد واتخاذ ما قد يلزم من احتياطات إذا ما طرأت أي تطورات سلبية على أي عنصر من العناصر التي استند اليها المصرف في قرار منح الائتمان ، وان الهدف الأساسي للسياسة الائتمانية في المصارف هو تحديد أنواع القروض التي تقع ضمن خطة المصرف لتمويلها بالشكل الذي يمكن أن يضمن ربحية المصرف، حيث لابد للمصرف أن يستثمر الودائع الموجودة لديه في مجالات ومشاريع ذات ربحية عالية مع مراعاة متطلبات السيولة، فالتوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية يتحقق من خلال السياسات الائتمانية الواعية والمدروسة[1].وكذلك الجدارة الائتمانية التي تعني قابلية الحصول علي الائتمان وتعد مهمة وشرطا ضروريا في تمكين العميل من الحصول على طلبه من الائتمان وبشروط أفضل وهنا يتم تحديد الجدارة الائتمانية بالملاءة المالية والسمعة والشهرة والحصة من السوق تحسنت الجدارة الائتمانية للعميل.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الائتمان النقدي

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في فاعلية الائتمان المصرفي منها ما يأتي:

1. غالبا ما يقوم عملاء المصرف قبل اتخاذ اي قرار ائتماني بإجراء موازنه بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب[2]، وقد تكون النتيجة بالسلب نحو رفض الائتمان، واستنادا الى ذلك فان إدارة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية المتعلقة بالعميل مثل شخصيته والقدرة على الاستدانة (capacity) [3] . كما تعمل إدارة الائتمان على تقليل رأس المال العميل لتحديد درجة المخاطرة التي تتعرض لها [4].

2. سيولة المصرف : اي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته ، وهي درجة السيولة يتمتع بها المصرف ومدى قدرته في توظيفها .

3. يعد حجم الاحتياطي النقدي عاملا محددا لفاعلية الائتمان المصرفي ويتمثل بالاموال التي تحتفظ بها المصارف او البنك المركزي، وكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي فان مقدرة المصرف على خلق الودائع

---

[1] منال جابر مرسي ،الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصرن دراسة قياسية للفترة (١٩٩١-٢٠١٩)، مجلة البحوث المالية، المجلد (٢٢) – العدد الأول – يناير كلية التجارة – جامعة سوهاج، بورسعيد،2021، ص138

[2] Amidu, Mohammed and Hinson , Robert 2006,Credit Risk ,copital structure and Leuding Decisions of Banks in Ghana ,Banks and Bank systems . vol.1,No.1, p(93-100).

[3] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع 2002،ص142

[4] Bocker Klaus and Hillebrand , Martin 2009, Interaction of market and credit risk : an analysis of inter -risk correlation and risk aggregation ,The Journal of risk , vol.11 , no.4,p.3-29.

تنخفض وبالتالي فإنها تؤثر في رسم السياسة الائتمانية ، وتعد الودائع واحدة من أهم موارد المصارف التجارية وتتوقف عليها المقدرة الائتمانية ، وعليه فان المصرف يحتفظ بجزء منها ، وعليه فإنها ضرورية لفاعلية المصرف في مجال الائتمان[1].

4. تعد القوانين ضرورة الالتزام بالقيود القانونية التي يصدرها البنك المركزي حيث إمكانية التوسع في الائتمان او تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها فلا يكون أي تعارض بين سياسة المصرف الائتماني والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي[2]

المحور الثاني :تحليل تطور الائتمان المصرفي وفاعليته في العراق

يعد الائتمان المصرفي عنصراً بارزاً في اقتصادات الدول المختلفة ويسهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية اذ أن التوسع في منحه يزيد من حجم الطاقة الانتاجية من خلال تقديمه التسهيلات الائتمانية والقروض للمستثمرين لتمويل المشاريع الاستثمارية سواء التابعة للقطاع العام أم القطاع الخاص وذلك من خلال ما يوفر من سيوله نقدية لتمويل عملية التنمية(3) ويمكن توضيح الائتمان المصرفي خلال الجدول (4) اجمالي الائتمان المصرفي للقطاع العام في العراق ونموه للمدة(2004-2020) ، إذ يلحظ من تمتع نمو الائتمان المصرفي بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو(49.5 %) خلال مدة البحث (2004-2020) وجاء ذلك للتغيرات في النمو السنوي التي تتمعن بالتغلب بالارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى ، فبعد ان بلغ نحو(108.4 %) عام 2005 انخفض بشكل مستمر ليصل الى 23.8 % عام 2009 وقد جاء ارتفاعه في عام 2005 نظراً لتحرير الائتمان العام 2004 وفق قانون البنك المركزي للرقم (56) لسنة 2004 وبموجبه حصل بعض التطور باتجاه استقلال السياسة النقدية الامر الذي اثر على السياسة الائتمانية ، وكان سبب في تراجع نموه خلال السنوات (2005-2009) انما تعود بشكل رئيسي الى التراجع في الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام وقد عاود الى الارتفاع في نموه ليبلغ نحو(106.0%) عام 2010 وذلك على اثر زيادة النمو السنوي لكل من الائتمان المصرفي النقدي منه والتعهدي الممنوح للقطاعين العام والخاص، وعلى اثر تراجع النمو السنوي لكل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص وتحقيقه معدلات نمو سلبية عام 2015 بسنبة قدرها(9.1-%) و (2.2-%) لكل من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص على التوالي لكل منهما. أما السنوات (2016-2020) فقد شهدت تقلباً واضحاً في تحقيق النمو السنوي فبعد ان كان سلباً للسنوات (2015-2016-2017-2018) بالنظر لتراجع

---

[1] زكريا الدوري ويسرى السامرائي، مصدر، ص87-88 .

[2] سيف هشام صباح الفخري، مصدر سابق، 2009، ،ص4.

[3] مازن عيسى الشيخ راضي ورسلان عبد الزهرة صافي، مسار الائتمان المحلي واثره في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الغرب للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 15،العدد4 ، 2018، ص400

معدلات النمو سواء للائتمان التعهدي ام الائتمان النقدي التي يمكن ايعاز اسبابها الى الظروف الامنية غير المستقرة خلال تلك السنوات وتفويض دور نشاط القطاع الخاص نتيجة سيطرة تنظيم داعش الارهابي على عدد من المحافظات الغربية في العراق وبالنظر لتحقيق الاستقرار سواء الامني منه او الاقتصادي بعد عام 2019 سجل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاعين العام والخاص ارتفاعاً في نموها السنوي ليصل الى (11.8 %) بالنسبة للقطاع العام ، و(16.1) بالنسبة الى القطاع الخاص في عام 2020 وكان هذا الارتفاع يعود الاساس الى نمو الائتمان النقدي بمعدل سنوي نحو (1.8 %) عام 2020 في حين كان النمو السنوي للائتمان النقدي نحو(1 %).

جدول (4)

حجم ونمو اجمالي الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004–2020) مليار دينار/ نسبة مئوية

السنة	اجمالي الائتمان المصرفي	النمو السنوي %	اجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص	النمو السنوي %	اجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام	النمو السنوي %
2004	204		620		824	
2005	767	276.0	950	53.2	1717	108.4
2006	784	2.2	1881	98.0	2665	55.2
2007	1072	36.7	2387	26.9	3459	29.8
2008	618	-42.4	3978	66.7	4596	32.9
2009	1044	68.9	4646	16.8	5690	23.8
2010	3194	205.9	8527	83.5	11721	106.0
2011	38525	1106.2	20860	144.6	59385	406.7
2012	44491	15.5	28123	34.8	72614	22.3
2013	51361	15.4	32258	14.7	83619	15.2
2014	52103	1.4	32928	2.1	85.31	1.7
2015	45066	-13.5	32220	-2.2	77286	-9.1
2016	39342	-12.7	31120	-3.4	70462	-8.8
2017	36074	-8.3	29530	-5.1	65604	6.90
2018	34591	-4.1	29232	-1.0	63823	2.70
2019	37298	7.8	30024	2.7	67322	5.5
2020	40396	8.3	34872	16.1	75268	11.8
المتوسط		104.0		34.3		49.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

أولاً: تحليل الائتمان النقدي المصرفي في العراق

وتشمل مجموعة من التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تتضمن القروض والسلف فضلاً عن الاوراق التجارية المقسومة، إذ يوضح الجدول (5) اجمالي الائتمان النقدي المصرفي ونموه للمدة (20004-2020) فقد اسهم هذا الائتمان بشكله الاجمالي سواء الممنوح منه للقطاع الخاص ام الممنوح منه للقطاع العام بنسب متفاوتة كانت تتجه نحو الزيادة المستمرة لاسيما خلال السنوات(2011-2020) باستثناء تحقيقه نسبة اسهام عالية خلال السنوات(2004-2010) بسبب عدم الاعلان عن بيانات الائتمان التعهدي خلال السنوات (2004-2010) فبعد ان بلغت نسبة اسهامه نحو(34.3 %) عام 2011 ازداد ليصل الى 66.2 % في عام 2020 محققاً نسبة اسهام في متوسط مدة البحث بلغت نحو(70.4%)، وكان اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص الى اجمالي الائتمان النقدي متفوقاً في متوسط المدة كلها اذ بلغ نحو 61% مقارنة واسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام البالغ نحو 39 % ، وعلى الرغم من تفوق الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فانه سجل تراجعاً من نسبة اسهام بلغت نحو (75 %) عام 2004 الى نسبة 52 % عام 2020 لأسباب ترتبط بالظروف الامنية والاقتصادية لاسيما بعد عام 2014، وان كان متفوقا نظرا لزيادة عدد المصارف الاهلية والاجنبية واسهامها في تقدير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص اذ يعزى التراجع في اسهامه ما بعد عام 2015 ولغاية عام 2016 بشكل رئيس الى الظروف التي مر بها العراق والمتمثلة بسيطرة تنظيم داعش على بعض المحافظات العراقية التي من شئنها فوضت دور القطاع الخاص في ممارسة نشاطه الاقتصادي وبالتالي انخفاض الممنوح له من المصاريف المحلية، الا انه وبعد استقرار الوضع الامني بعد طرد التنظيمات الارهابية بدأت المصارف التجارية بالتوجه نحو منح الائتمان لاسيما للقطاع الخاص ودلالة ذلك هو زيادة اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من (50 %) عام 2019 الى(52 %) عام 2020 ، ويعد ذلك مؤشر جيد على انخفاض أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، ومع ازدياد نسبة الائتمان المتعثر في هذا القطاع الى اجمالي الائتمان النقدي ، إذ بلغ (10.08%) عام 2020 بعد ما كان (9.9%) عام 2019 مما يعني ان هنالك زيادة بالمخاطر على النظام المصرفي وإن لم تشكل خطراً كبيرا حالياً، ولكن من الممكن ان تكون ذات مخاطر عالية على النظام المصرفي في حالة عدم الغاية في هذه المخاطر(1)

(1) البنك المركزي العراقي ، مصدر سابق ، 2020، ص39.

جدول (5)

تطور هيكل الائتمان النقدي المصرفي في العراق للمدة (2004–2020)

مليار دينار/ نسبة مئوية

السنة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام	الاسهام النسبي %	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	الاسهام النسبي %	اجمالي الائتمان النقدي المصرفي	النمو السنوي %	اجمالي الائتمان المصرفي	اسهام الائتمان النقدي/اجمالي الائتمان المصرفي %
2004	204	25	621	75	825		825	100
2005	767	45	950	55	1717	108	1717	100
2006	784	29	1881	71	2665	55	2665	100
2007	1072	31	2387	69	3459	30	3459	100
2008	618	13	3978	87	4596	33	4596	100
2009	1044	18	4646	82	5690	24	5690	100
2010	3195	27	8527	73	11722	106	11722	100
2011	8988	44	11365	56	20353	74	59385	34.3
2012	13789	48	14650	52	28439	40	72613	39.2
2013	13004	43	16948	57	29952	5	83619	35.8
2014	16378	48	17745	52	34123	14	85031	40.1
2015	18683	51	18070	49	36753	8	77286	47.6
2016	18999	51	18181	49	37180	1	70462	52.8
2017	18501	49	19452	51	37953	2	65604	57.9
2018	18271	47	20216	53	38487	1	63824	60.3
2019	21011	50	21042	50	42053	9	67323	62.5
2020	23951	48	25867	52	49818	18	75268	66.2
المتوسط		39		61		33		70.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

ثانياً: تحليل فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء بعض المؤشرات المصرفية

1: تحليل فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر رأس المال والاحتياطيات الى الموجودات

ان ارتفاع رأس المال والاحتياطيات لدى المصارف غالباً ما تؤدي الى قدرة الجهاز المصرفي على امتصاص الصدمات النقدية ولكنها بالوقت نفسه ترتبط بعلاقة عكسية مع فاعلية الائتمان المصرفي ،نظرً الان ارتفاع النسبة تحدد القدرة على منح الائتمان ، وفي العراق ينتج من الجدول (7) ان نسبة رأس المال الى الموجودات بلغت في متوسط مدة البحث(2004-2020) نحو 5.7% وهي في حالة تذبذب ،فبعد ان بلغت نحو 0.1% علم 2004 ازدادت لتصل الى 12.7% عام 2020 وكانت ادنى نسبه هي (0.1 %) عام 2004 واعلى نسبه هي (12.9%) عام 2017 ويعزى ذلك الى التوجه نحو زيادة رأس المال والاحتياطيات مقارنة بالتغير في حجم الموجودات المصرفية ،الأمر الذي يستنتج منه ان هناك ضعف في فاعلية الائتمان المصرفي على التأثير في النشاط الحقيقي.

جدول (7)

مؤشري (الائتمان المصرفي/ الموجودات، و راس المال /الموجودات) في العراق للمدة(2004–2020)

مليار دينار/ نسبة مئوية

السنة	الموجودات المصرفية	اجمالي الانتمان النقدي المصرفي	اجمالي راس المال المصرفي	اجمالي الانتمان النقدي المصرفي/الموجودات المصرفية %	اجمالي راس المال المصرفي/ الموجودات المصرفية %
2004	166801	825	244	0.5	0.1
2005	213203	1717	659	0.8	0.3
2006	253454	2665	899	1.1	0.4
2007	282180	3459	1210	1.2	0.4
2008	307195	4596	1830	1.5	0.6
2009	334236	5690	2311	1.7	0.7
2010	363360	11722	2848	3.2	0.8
2011	143878	20353	4054	14.1	2.8
2012	128200	28439	5876	22.2	4.6
2013	142140	29952	7663	21.1	5.4
2014	150207	34123	9081	22.7	6.0
2015	136234	36753	10148	27.0	7.4
2016	132614	37180	11739	28.0	8.9
2017	111285	37953	14341	34.1	12.9
2018	122995	38487	15001	31.3	12.2
2019	133090	42053	15351	31.6	11.5
2020	138469	49818	16778	36.0	12.1
المتوسط				16.4	5.1

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.
2. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

2: تحليل فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر الائتمان النقدي الى الموجودات

يتضح من الجدول (7) السابق، ان نسبة اجمالي الائتمان المصرفي الى الموجودات تتجه نحو الزيادة ،فبعد ان بلغت نحو(0.5%) عام 2004 ازدادت لتصل الى نحو(36%) عام 2020 على اثر الزيادة المتسارعة في اجمالي الائتمان النقدي المصرفي مقابل الزيادة المتباطئة بجانب الموجودات المصرفية ،وهو امر يدل على ان هناك تطور في فاعلية الائتمان المصرفي فكلما ازدادت هذه النسبة كلما ارتبطت بعلاقة طردية مع فاعليه الائتمان المصرفي بالنظر لزيادة النمو في الائتمان الممنوح سواء للقطاع العام ام للخاص.

3: تحليل فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر نسبة السيولة

ويمكن الحصول عليها من خلال نسبة اجمالي الائتمان النقدي المصرفي الى اجمالي الودائع المصرفية ، وفي هذا الصدد تعد السيولة (liquidity) بانها القدرة المصرفية مواجهة التزامات المصرف المالية ،فكلما انخفضت هذه النسبة كلما اسهمت بفقدان الثقة لدى العملاء بالمصارف وبالتالي تعرض المصارف الى مشاكل مالية (1)، وقد حددت هذه النسبة معيارياً بـ (75%) كحد اعلى و(30%) كحد ادنى(2)اذ يتضح من الجدول (8) ان نسبة السيولة تتجه نحو الزيادة خلال مدة البحث ،فبعد ان بلغت نحو (9.6%) عام 2004 ازدادت لتصل الى (58.7%) عام 2020 وهي لن تتجاوز النسبة المحددة لحد اعلى (70%) من قبل البنك المركزي ، وهي استناداً الى ذلك دون النسبة المعيارية العليا (70%) وتعكس قدرة المصارف التجارية على توظيف اموالها المتاحة والتي يمكن الحصول عليها من الودائع(3) ويستنتج من ذلك ان المصارف التجارية ذا فاعلية منخفضة في القدرة على الائتمان نظرا لان النسبة كانت مرتفعة بعض الشيء، ولم تعد ضمن النسبة المقررة قانونياً كحد ادنى (30%)، نظرا لأن ارتفاع السيولة المصرفية فوق النسبة المقررة قانونياً (30%) لا تعني أن المصارف تتمتع بانخفاض في المخاطرة بقدر ما هو تعطيل للعملية الاستثمارية أي ان الموارد لا تلبي الاستخدامات(4)

---

(1) احمد حسين بتال ، قياس وتحليل اثر المنافسة المعرفية في مؤثرات الاستقراء المالي ، دراسة تطبيقية على القطاع المعرفي العراقي ، مجلة اقتصادية الاعمال للبحوث التطبيقية ، العدد الخاص، الجزء 2 ايلول،2010 ، ص38-54.

(2) حسن حازم لفتة ، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الأجنبي في العراق للمدة (2004-2017) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 25،العدد113، 2019 ،ص37 .

(3) البنك المركزي العراقي ،مصدر سابق ،2018 ، ص 40.

(4) حسن حازم لفته 2019 ، مصدر سابق ، ص79.

جدول (8)

مؤشري (نسبة السيولة، والائتمان المصرفي الخاص الودائع المصرفية) في العراق للمدة (2004–2020)

مليار دينار، نسبة مئوية

السنة	اجمالي الودائع المصرفية	الائتمان النقدي المصرفي	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	الائتمان المصرفي النقدي/ الودائع المصرفية	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/ الودائع المصرفية
2004	8620	825	620	9.6	7.2
2005	10770	1717	950	15.9	8.8
2006	16928	2665	1881	15.7	11.1
2007	26189	3459	2387	13.2	9.1
2008	34525	4596	3978	13.3	11.5
2009	38583	5690	4646	14.7	12.0
2010	47947	11722	8527	24.4	17.8
2011	56157	20353	11365	36.2	20.2
2012	62006	28439	14650	45.9	23.6
2013	68855	29952	16948	43.5	24.6
2014	74073	34123	17745	46.1	24.0
2015	64344	36753	18070	57.1	28.1
2016	62399	37180	18181	59.6	29.1
2017	67049	37953	19452	56.6	29.0
2018	76894	38487	20216	50.1	26.3
2019	82106	42053	21042	51.2	25.6
2020	84924	49818	25867	58.7	30.5
المتوسط				36.0	19.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة.

1. https://cbiraq.org/DataValues.aspx

4: نسبة الائتمان الخاص الى اجمالي الودائع

تشير هذه النسبة الى ان ارتفاعها يدل الى ان النسبة الاكبر من الودائع المصرفية يمكن ان تمول القروض الممنوحة للقطاع الخاص مقابل انخفاض ما يمنح للقطاع العام(1) وبالعكس فأنها تكون في صالح تمويل القطاع العام ،اذ ان ما يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (8) خلال المدة (2020-2004) كانت في حالة زيادة ،فبعد ان بلغت نسبة نحو(7.2%) عام 2004 ازدادت لتصل الى (30.5%) عام 2020 وبمتوسط للمدة كلها بلغت نحو(19.9%) مما يدل ذلك الى ان ما يذهب من المدخرات المتمثلة بالودائع تمنح ، بنسبة اقل لصالح القطاع الخاص ، وهو امر يستنتج منه ضعف فاعلية الائتمان المصرفي في هذا المجال .

5: فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر نسبة القروض المتعثرة الى القروض الكلية

وغالباً ما يشار الى هذه النسبة بمؤشر السلامة المصرفية التي تعتمد في قياسها على معايير مختلفة منها نسبة القروض المتعثرة او المتأخرة التسديد الى القروض الكلية ،اذا ان انخفاضها يدل على سلامة الجهاز المصرفي (2)،وبذلك فأنها تعد مؤشراً ايجابياً على فاعلية الائتمان المصرفي ، في حين ان ارتفاعها يضعف من تلك الفاعلية وعلى عدم سلامة النظام المصرفي (3) ويوضح ايضا مقدار الخسارة المتوقعة بسبب الديون المتعثرة المشكوك في تحصيلها(4) وبالتالي فإنها تؤثر على المركز المالي للمصرف(5)، ويتضح من الجدول (9) ان حجم القروض المتعثرة تتجه نحو الزيادة فقد ازدادت من (0.9) مليار دينار عام 2004 الى (445) مليار دينار عام 2020 وهي بذلك اسهمت بارتفاع نسبة المؤشر لاسيما في السنوات (2004، 2005) اذ بلغت نحو (227.3%) و (11.2%) على التوالي لكل منها، ثم بالانخفاض في عالم 2006 والاتجاه نحو الزيادة المستمرة وصولاً الى (16.3%) عام 2020 وبمتوسط نسبة للمدة كلها بلغت نحو(19.3%)، ويمكن يعاز هذه الزيادة في القروض المتأخرة التسديد الى ضعف الوضع الامني في العراق ،وانخفاض القدرة المالية للمقترضين، وهبوط قيمه الضمانات ،وهجرة الكثير من المقترضين خارج العراق ، وهذا ما دعا المصارف الى منح الائتمانات قليلة جداً والبعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الاخيرة، والتوجه نحو

---

(1) حسن كريم حمزة ، العولمة العالمية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة تحليلية للمدة (1985–2007) ، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 ، ص23

(2) البنك المركزي العراقي ،مصدر سابق ،2010 ،ص 40

(3) البنك المركزي العراقي ،المصدر نفسه ،2010 ،ص 40

(4) ابراهيم محمد علي الجزراوي ونادية شاكر النعيمي ، مصدرسابق، 2010، ص15.

(5) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والبحوث، تقرير الاستقرار في العراق ، 2020، ص27

الاستثمارات الأمنه وخاصة لدى البنك المركزي العراقي واستمرت في تقديم المزيد من الائتمان الأمن بما فيها فتح الاعتمادات المستندية واصدار خطابات الضمان التطوير صيرفة التجارة الخارجية (1) .

جدول (9)

مؤشري القروض المتعثرة/اجمالي القروض، والقروض المتعثرةالائتمان المصرفي) في العراق للمدة (-2020 2004) مليار دينار، نسبة مئوية

السنة	اجمالي القروض المصرفية	الانتمان النقدي المصرفي	القروض المتعثرة	القروض المتعثرة/اجمالي القروض المصرفية	القروض المتعثرة/ الانتمان النقدي المصرفي
2004	0.396	825	0.9	227.3	0.1
2005	0.893	1717	0.1	11.2	0.0
2006	1348	2665	0.1	0.0	0.0
2007	1862	3459	0.2	0.0	0.0
2008	3328	4596	0.2	0.0	0.0
2009	3674	5690	0.2	0.0	0.0
2010	7379	11722	0.3	0.0	0.0
2011	9743	20353	0.5	0.0	0.0
2012	22851	28439	6.5	0.0	0.0
2013	24701	29952	1995	8.1	6.7
2014	28196	34123	2361	8.4	6.9
2015	30297	36753	3080	10.2	8.4
2016	30613	37180	3342	10.9	9.0
2017	30967	37953	4340	14.0	11.4
2018	31128	38487	4880	15.7	12.7
2019	35411	42053	4147	11.7	9.9
2020	43034	49818	4451	10.3	8.9
المتوسط				19.3	4.4

المصدر: 1- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة 2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية مختلفة. 3-https://cbiraq.org/DataValues.aspx

(1) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والبحوث، تقرير الاستقرار في العراق ، 2013، ص28

6: فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر جودة الموجودات

ويمكن الحصول عليه من خلال نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان المصرفي ، اذ ان ارتفاع النسبة يدل على ارتفاع درجة المخاطر التي تنتج جزء من القروض والسلف وهي بحد ذاتها سياسة غير مناسبة للمصرف في سياستها الاقراضية(1)، وتؤثر سلباً على فاعلية الائتمان المصرفي ، لذا يتضح من الجدول (9) ، اذ ان النتيجة كانت منخفضة خلال السنوات(2004-2012)، وبالنظر لانخفاض اجمالي القروض الممنوحة وبالتالي من الطبيعي ان ينخفض حجم القروض المتعثرة ،بينما ازدادت النسبة بعد 2013 التي بلغت فيها نحو(6.7%) وازدادت لتصل الى (12.7%) عام 2018 ثم بالتراجع الى (8.9%) عام 2020، ويعزى ذلك الى زيادة القروض المتعثرة بشكل متسارع مقابل الزيادة ببطيئة في حجم الائتمان النقدي المصرفي .

7: فاعلية الائتمان المصرفي في ضوء مؤشر تركز الائتمان المصرفي

من خلال مؤشر تركز الائتمان المصرفي في العراق، ووفقا لمعيار تركزها في اكبر خمسة مصارف، يظهر ان تركزها كان لصالح اكبر خمسة مصارف حكومية وبنسبة (82.9 %) من اجمالي الائتمان النقدي المصرفي في عام 2020، وهي تكشف لنا عن اثر تلك المصارف في السيطرة على القطاع المصرفي ، وتعد هذه نتيجة طبيعية لشبكة فروع المصارف الحكومية المنتشرة في انحاء العراق كافة ، وسهولة الوصول الى خدماتها ، ودورها التنموي عن طريق زيادة الائتمان المصرفي الذي تقدمه مقارنة بمصارف القطاع الخاص ، فضلاً عن التوعية المصرفية للمصارف الحكومية عن طريق الاتصال المختلفة المرئية والموسوعة والخدمات التي تقدمها حتى للمتقاعدين عن طريق منحهم سلفاً(2)، ويستنتج منه ضعف فاعلية الائتمان النقدي الخاص بالمصارف الخاصة على التأثير في النشاط الاقتصادي نظرا لضعف التوعية المصرفي وانعدام ثقة الجمهور بها مقارنة والمصارف الحكومية.

النتائج والتوصيات

اولا :الاستنتاجات

1. اظهر الجهاز المصرفي العراقي تطورا في مكوناته فبعد ان كان مكونا من (69) مصرفاً في عام 2017 ارتفع ليصل (71) مصرفاً في عام 2018 وصولاً الى (76) مصرفاً عام 2020، منها (69) مصرف

---

(1) احمد حسين بتال وفيصل غازي فيصل، استعمال مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة(2011–2016) مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد44 ، ج1، 2018.

(2) البنك المركزي العراقي، مصدر سابق ،2020، ص42

خاص و(7) مصرف حكومي، واصبح حجم الجهاز المصرفي من خلال نسبة الموجودات الكلية للجهاز المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي في متوسط مدة البحث (2004–2020) نحو 139.2% وهي نسبة تعد جيدة تشير الى فاعلية الجهاز المصرفي وقدرته على زيادة الائتمان.

2. ان نسبة مؤشر العمق المصرفي بلغت نحو (22.7%) عام 2020 بعد ان كانت نحو 1.5% عام 2004، ورغم الزيادة فإنها ليس بالجيدة وانما تعد مؤشراً سلبياً في اسهام الجهاز المصرفي باتجاه تمويل النشاط الاقتصادي لاسيما إذا ما قورنت مع بلدان اخرى وتدل على ضعف فاعلية الائتمان المصرفي ومن ثم فاعلية الجهاز المصرفي.
3. ضعف امكانية المصارف التجارية وقدرتها على جذب الودائع، وبالتالي ضعف الجهاز المصرفي في هذا المجال.
4. لازالت الكثافة المصرفية في العراق دون المستوى المطلوب، اذ لم تكن الزيادة في فروع المصارف بالمستوى المطلوب الامر الذي يؤثر على انخفاض جودة الخدمات المتقدمة من قبل المصارف من جهة وتراجع كثافة الأداء لهذه المصارف والذي تؤثر في تلبية احتياجات العملاء من جهة اخرى.
5. أن تجاوز مؤشر تركيز الموجودات المصرفية التي تمتلكها أكبر عشرة مصارف في الجهاز المصرفي العراقي نسبة 80% في متوسط المدة (2004–2020) يدل على انخفاض فاعلية الجهاز المصرفي العراقي ، نظراً لعدم قدرة المصارف الصغيرة على المنافسة وتقويض دورها في تفعيل نشاط القطاع الخاص.
6. ان تفوق اسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص في متوسط المدة المدروسة البالغ نحو 60.8% مقارنة واسهام الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام البالغ نحو 39.2% يعزى الى زيادة عدد المصارف الاهلية والاجنبية يعد مؤشر جيد على انخفاض اثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص الا ان ازدياد نسبة الائتمان المتعثر في هذا القطاع الى اجمالي الائتمان النقدي ، البالغة نحو 10.08%عام 2020 بعد ان كانت نحو 9.9% عام 2019 امرا يثير القلق ازاء زيادة المخاطر في النظام المصرفي.

ثانيا: التوصيات

1. ضرورة قيام المصارف التجارية بإيلاء الاهتمام الائتمان المصرفي لاسيما النقدي منه بوصفه متغيرا مهما من شأنه الاسهام بتحقيق الاهداف التي يسعى اليها كل من المقرضين والمقترضين سواء في مجال جذب ودائع المدخرين ام في مجال تطوير النشاط الاقتصادي.
2. ضرورة اتباع سياسات نقدية ومالية تنسجم واهمية تحقيق الاستقرار النقدي ورفع مستوى النمو الاقتصادي.
3. ضرورة توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية الانتاجية بالتركيز على مسألة توزيع الائتمان المصرفي وبما ينسجم مع النهوض بمستوى النشاط الاقتصادي.

4.العمل على اعادة النظر بالسياسة الانفاقية المتبعة من خلال ضغط الانفاق الجاري والتوجه نحو الانفاق الاستثماري التي تتطلب تنمية القطاعات السلعية.

المصادر

1. احمد حسين بتال ، قياس وتحليل اثر المنافسة المعرفية في مؤثرات الاستقراء المالي ، دراسة تطبيقية على القطاع المعرفي العراقي ، مجلة اقتصادية الاعمال للبحوث التطبيقية ، العدد الخاص، الجزء 2 ايلول،2010 ،54 .
2. احمد حسين بتال وفيصل غازي فيصل، استعمال مؤشر هيرفندال–هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة(2011–2016) مجلة تكريت للعلوم الادارية الاقتصادية ، المجلد 4 ، العدد44 ، ج1، 2018.
3. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والبحوث، تقرير الاستقرار في العراق ، 2020.
4. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والبحوث، تقرير الاستقرار في العراق ، 2013.
5. حسن حازم لفتة ، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الأجنبي في العراق للمدة (2004–2017) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 25،العدد113، 2019 .
6. حسن كريم حمزة ، العولمة العالمية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي دراسة تحليلية للمدة (1985–2007) ، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2009 .
7. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني عمان، دار الوراق للنشر والتوزيع .2002
8. عبد العزيز وماهر الامين وايمان انجرو، التحليل الائتماني ودورة في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين، العدد (3)، المجلد (28)، 2006.
9. عبدالمطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ،الدار الجامعية، الأسكندريه، 2007.
10. مازن عيسى الشيخ راضي ورسلان عبد الزهرة صافي، مسار الائتمان المحلي واثره في المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الغرب للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 15،العدد4 ، 2018.
11. محمد علي محمد احمد البنا، القرض المصرفي "دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعه الاسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية للنشر ط1، والتوزيع،بيروت، 2006.
12. مصطفى رشدي شيحه ، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
13. منال جابر مرسي ،الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصرن دراسة قياسية للفترة (١٩٩١–٢٠١٩)، مجلة البحوث المالية، المجلد (٢٢) – العدد الأول – يناير كلية التجارة – جامعة سوهاج، بورسعيد،2021،
14. Amidu, Mohammed and Hinson , Robert 2006,Credit Risk ,copital structure and Leuding Decisions of Banks in Ghana ,Banks and Bank systems . vol.1,No.1.
15. Bocker Klaus and Hillebrand , Martin 2009, Interaction of market and credit risk : an analysis of inter –risk correlation and risk aggregation ,The Journal of risk , vol.11 , no.4,p.3–29.
16. Chapin, Albert, and Hassett, ceorge. Credit and collaction: Principles and Practice, Newyork: Mcgrew Hillboock company Inc., 1960, p.4